

بين الجمهور على الوثيقة كما هي، كنقطة بداية للمفاوضات».

وفي هذا الاتجاه، اعتبرت افتتاحية «هآرتس» (١٩٨٨/٨/٨)، الوثيقة «خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث تتخلى عن اللآءات الثلاث لمؤتمر قمة الخرطوم؛ لكنها رأت، أيضاً، أن شروطها غير مقبولة، لأن حدود التقسيم هي، حالياً، فكرة تنطوي على مفارقة تاريخية، ولا ينبغي إعادة عقارب الساعة الى وراة».

وفي السياق ذاته، كتب المحرر العسكري في صحيفة «هآرتس» (١٩٨٨/٨/٧)، تحت عنوان «الانتفاضة تنتقل الى خطوط سياسية»: «ان الاعلان عن اقامة دولة فلسطينية في المناطق [المحتلة] هو القرار الجدي الاول من جانب قادة الانتفاضة، بهدف أخذ زمام المبادرة في المجال السياسي أيضاً. فمن الواضح لـ م.ت.ف. في الخارج وفي المناطق [المحتلة] ان استمرار الانتفاضة في اسلوبها الحالي يحتمل ان يصل الى الطريق المسدود... لذا، يجب تجسيد انجازاتها في مصطلحات سياسية...». وأضاف: «ان توقيت الاعلان عن الاستقلال الفلسطيني قد اختير بدقة، على الرغم من ان الخطة قد اعدت خلال الشهرين الاخيرين من عمر الانتفاضة. لقد جاء الاعلان في اعقاب قرار الملك حسين بشأن فك ارتباط الاردن بالضفة الغربية، من اجل ملء الفراغ الناتج عن هذا القرار. ومن الواضح، أيضاً، انه قد أجريت، في الايام الاخيرة، مباحثات بين ممثلي م.ت.ف. في المناطق [المحتلة] وفي الخارج...».

وشارك في هذا الرأي صحفي آخر، حيث كتب: «ان فكرة اعلان وثيقة استقلال من جانب الفلسطينيين ليست جديدة. فقد طرحت بعد مؤتمر الرباط في العام ١٩٧٤. وفي حينه، حالت ثلاثة عوامل دونها: التواجد القوي للاردن في المناطق المحتلة...؛ وخلافات الرأي بين المنظمات التي تتشكل منها م.ت.ف. حول حدود الدولة...؛ والخشية من ان تؤدي خلافات الرأي هذه الى حرب بين الاخوة، او الى انقسام واعتراف باسرائيل كأمر واقع...» (يوسف ميخلسكي، دافار، ١٩٨٨/٨/٩).

وكان هناك من رفض الوثيقة، رفضاً قاطعاً، دون ان يرى فيها نقطة ضوء واحدة. على هذا الصعيد، كتب احد الصحفيين الاسرائيليين: «ان وثيقة الحسيني لا تساوي، على حد تعبير عيزر وايزمان، الورقة التي كتبت عليها. وانها لا تهدف الا الى احداث انشقاق داخل اسرائيل» (عاموس كرم، يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٨/٩). ونظر حانوخ بار - طوف الى الوثيقة من زاوية الانتخابات، حيث ارتأى ان الناخب الاسرائيلي سوف يذهب الى صناديق الاقتراع وهو في حالة عدم الثقة واليقين بشأن صورة اسرائيل في غضون عشرة او عشرين عاماً؛ وبتعبير اكثر دقة، سوف يذهب الناخب وليس لديه ثقة في المستقبل (معاريف، ١٩٨٨/٨/٨).

ومن زاوية مختلفة، تناول الخبير في القانون الدولي، البروفيسور يورام دينشتاين، «وثيقة الاستقلال الفلسطيني» من الناحية القانونية البحتة؛ حيث قال ان «حكومة المنفى هي حكومة تمثل دولة احتلتها عدو، وتعمل من على اراض دولة حليفة؛ وانه لا توجد سابقة تاريخية لوضع الفلسطينيين - أي اقامة حكومة منفى لدولة غير موجودة». وأضاف: «بالنسبة الى وضع الفلسطينيين، فالمسألة ليست قانونية، وانما سياسية، لأن اعلان الاستقلال يتطلب تحديد حدود، وان اعتبار الضفة والقطاع حدوداً للدولة (الفلسطينية) انما يعني تقليص المطالب بالنسبة الى حدود الدولة الفلسطينية، وهو الامر الذي من شأنه اثاره خلافات ونزاعات داخل م.ت.ف.» ثم قدر دينشتاين ان فكرة تشكيل حكومة منفى فلسطينية «هي فكرة باطلة، من الناحية القانونية المحضة، في ظل المعطيات والظروف الحالية» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٨/٧).

صلاح عبدالله